بعد تراجع زخم النشاط

توقعات بانحسار المضاربات وحركة أفقية للأسهم انتظاراً لإعلان نتائج الربع الأول

أسهم سوق أبوظبي تنتظر نتائج الربع الأول (الاتحاد)

أبوظبي (الاتحاد)

يتوقع أن تتداول الأسهم خلال الفترة المقبلة وحتى قرب إعلان الشركات عن نتائجها للربع الأول من العام الحالي في مستويات عرضية أفقية، في ظل تراجع المضاربات وزخم السيولة اللذين قادا إلى ارتفاعات قياسية الفترة الماضية، وأوجب عمليات جني أرباح مستحقة حالياً، بحسب محللين ماليين.

وقال هؤلاء إن تراجع مستويات السيولة في الجلسات القليلة الماضية، يعطي إشارة على أن قوة الزخم التي دعمت الصعود الأخير بدأت في التراجع تدريجياً، ويؤكد على أنها كانت عمليات تدوير لعدد كبير من الأسهم خلال الجلسة الواحدة أكثر من كونها سيولة جديدة. وانخفضت أحجام وقيم التداولات خلال الأسبوع الماضي بنسبة 20% لتصل إلى 7,2 مليار درهم (يذكر أنه جرى إلغاء تداولات سوق أبوظبي ليوم الأربعاء بسبب ظروف الطقس)، مقارنة مع 9 مليارات درهم الأسبوع قبل الماضي.

تصحيح متوقع

وقال علي العدو، نائب رئيس مدير محافظ استثمارية بشركة المستثمر الوطني، إن أسهم البنوك هي التي ستدعم التماسك الفترة المقبلة، خصوصاً وأنها لم ترتفع كما ارتفعت الأسهم المضاربية، مستبعداً أن تتأثر حركتها بالتقرير الذي أصدرته موديز بوضع تصنيف 25 بنكاً خليجياً منها بنوك إماراتية كبيرة تحت المراجعة.

وأفاد بأن التصحيح الذي يمكن أن تتعرض له الأسواق الفترة المقبلة بعد الارتفاعات الأخيرة، سيطال الأسهم المضاربية الصغيرة التي لم ترتكز ارتفاعاتها على أساسيات، بعكس الأسهم القيادية التي لم ترتفع بذات القوة، مضيفاً أن تحسن أسعار النفط انعكس إيجاباً على حركة أسواق الأسهم.

وأوضح العدو أن أسواق الإمارات لا تزال الأفضل بين أسواق الخليج من حيث التقييمات الجذابة، ولهذا السبب، فإن بمقدورها أن تحافظ على مستويات تداولاتها الحالية شريطة أن يتم التركيز على الأساسيات وليس الجري وراء المضاربات والشائعات التي يمكن أن تلحق الضرر بالأسواق كما حدث في العام 2012.

وقال إنه بانتهاء موسم توزيعات الأرباح السنوية ستكون الأسواق خالية من أية محفزات حتى قرب إعلان نتائج الشركات للربع الأول، مما يرجح أن تمر الأسواق بحالة من التماسك إلى أن تعطي النتائج الربعية مؤشراً لأداء العام ككل.

عمليات تدوير

الأمر نفسه، أكده محمد علي ياسين، العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، مرجحاً أن تتداول الأسواق خلال الفترة المقبلة في حركة أفقية بين 3200–3450 نقطة لسوق دبي المالي، وذلك بعدما تراجعت التداولات المليارية التي تجاوزت في أكثر من جلسة 1,5 مليار درهم واقتربت من ملياري درهم.

وأضاف «ستكون الأسواق في حركة أفقية هي الأقرب من الاستمرار في الصعود الكبير الذي رأيناه على مدار الأسبوعين الماضيين، وذلك بعدما تراجع زخم القوة الذي وقف وراء الارتفاع الأخير والذي كان نتيجة عمليات تدوير أكثر منها سيولة جديدة تستهدف الاستثمار على المديين المتوسط والطويل».

وبين أن ارتفاع متوسط قيم التداولات في سوق دبي المالي من 600 مليون درهم يومياً إلى ملياري درهم لا يعكس على الإطلاق دخول سيولة جديدة، بدليل أن صافي عمليات الشراء لا يزال قليلاً يعادل أقل من 10% من عدد الأسهم المتداولة.

وأشار ياسين إلى عمليات شراء مؤسساتية تمت على الأسهم القيادية مقابل عمليات مضاربية على الأسهم الصغيرة، موضحاً أن أسهم اتصالات وبنك الخليج الأول وأبوظبي الوطني استقطبت عمليات شراء قوية، وارتبط ذلك بإعادة توازن لعدد من المحافظ الاستثمارية المؤسساتية خصوصاً سهم اتصالات بعد توارد حديث عن دخول السهم في مؤشر «فوتسي».

وأتفق حسام الحسيني، عضو الجمعية الأميركية للمحللين الفنيين، مع الآراء السابقة في ترجيح دخول الأسواق في عمليات جني أرباح تتداول معها في حركة أفقية ومعاودة اختبار مستويات الدعم التي كانت مستويات مقاومة.

وأضاف أن الأسواق تحتاج بالفعل إلى عمليات جني أرباح ضرورية بعد ارتفاعات قوية خصوصاً على الأسهم الصغيرة التي تعرضت لمضاربات قوية كانت السبب في صعود الأسواق، لكن الأسواق بمقدورها أن تحتوي تأثيرات عملية التصحيح المتوقعة، بسبب استمرار جاذبية أسواق الإمارات من حيث مؤشراتها الأساسية مكررات الربحية ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية.

«الاستثمار» يقود الارتفاع

أبوظبي (الاتحاد)

قاد قطاع الاستثمار استمرار ارتفاع مؤشر سوق الإمارات المالي، الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع الأسبوع الماضي والبالغ نسبته 2%. وارتفعت القطاعات العشرة المدرجة في السوق، ما رفع القيمة السوقية للأسهم خلال الأسبوع بنحو 14,8 مليار درهم، وإن تراجعت قيمة التداولات بنسبة 20% لتصل إلى 7,2 مليار درهم من 9 مليارات درهم.

وحقق مؤشر قطاع الاستثمار ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 5,5%، وأغلق عند مستوى 3902,95 نقطة من 3696.95 نقطة، وحققت أسهمه تداولات بقيمة 471,7 مليون درهم من خلال تنفيذ 5396 صفقة، وارتفعت القيمة السوقية إلى 11,5 مليار درهم. وحافظ قطاع العقارات على نشاطه في قائمة القطاعات الأكثر تداولاً بقيمة 4 مليارات درهم من تنفيذ 33774 صفقة، وارتفع مؤشره بنسبة 3% خلال الأسبوع، وأغلق عند مستوى 5290,43 نقطة من 5139,09 نقطة، وبلغت القيمة السوقية نحو 132.6 مليار درهم.

تحسن أسعار النفط يدعم استمرار الصعود

سوق دبي المالي يحافظ على صدارة أفضل الأسواق الخليجية أداءً خلال الأسبوع

أبوظبي (الاتحاد)

للأسبوع الثاني على التوالي، يقود سوق دبي المالي البورصات الرئيسية في دول مجلس التعاون نحو الاحتفاظ بالمسار الصاعد، مدعوماً باستمرار التحسن في أسعار النفط والتي ألقت بظلالها الإيجابية، ودفعت المستثمرين نحو المخاطرة بالاستثمار في الأسهم.

وقال محللون ماليون: إن بقاء أسعار النفط فوق مستوى 40 دولاراً للبرميل، ساعد بورصات المنطقة على الاحتفاظ بارتداداتها الصعودية فوق مستويات دعم رئيسية، ونجحت في تجاهل التقارير السلبية التي أصدرتها وكلات تصنيف عالمية، آخرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني التي وضعت 25 بنكاً خليجياً قيد المراجعة، بسبب توقعات تراجع عملياتها التشغيلية.

ولوحظ أن تعاملات الأسبوع الحالي في كل الأسواق الخليجية سجلت مستويات تداولات عالية من حيث القيمة والحجم، مما يعكس ارتفاع شهية شريحة كبيرة من المستثمرين نحو الاستثمار في المخاطرة، وإن ظلت التعاملات متمركزة على الأسهم صغيرة القيمة السوقية والمعروفة بالمضاربات.

وقال علي العدو، نائب الرئيس مدير محافظ استثمارية في شركة المستثمر الوطني: إن أسواق الإمارات لا تزال تسجل أفضل الأداء بين بقية أسواق الخليج، مرجعاً السبب في ذلك إلى جاذبية الأسهم الإماراتية من حيث مكررات الربحية المنخفضة، فضلاً عن قوة الاقتصاد الإماراتي من حيث التنوع الاقتصادي.

وأضاف أن مديري محافظ الاستثمار يتطلعون عادة إلى الأساسيات عند دخول الأسواق وضخ سيولة جديدة، وهو ما يضع أسواق الإمارات في مقدمة أسواق المنطقة في استقطاب السيولة المؤسساتية سواء الأجنبية أو المحلية، موضحاً أن نتائج الشركات للربع الأول ستحدد مدى تأثر الشركات الخليجية من عدمه بانخفاضات أسعار النفط.

وحافظت أسواق الأسهم الخليجية الرئيسية على ارتفاعاتها، في حين انخفض سوقا مسقط والبحرين، وسجل سوق دبي المالي أفضل أداء خلال الأسبوع الماضي بارتفاع نسبته 3,2%، ونجح السوق في تخطي مستوى 3300 نقطة، وحلت بورصة قطر في المرتبة الثانية من حيث الأداء بارتفاع نسبته 2,4%، يليه السوق السعودي الأكبر من حيث القيمة السوقية بنسبة 2,2%، يليه سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 1,7%. وسجلت البورصة الكويتية أقل نسبة ارتفاع خلال الأسبوع بنحو 0,75%.

وتراجع سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 2,1% خلال الأسبوع، وبورصة البحرين بنسبة 1,7%.

ومن حيث التحليل الفني، فشلت الأسواق الرئيسية في تخطي مستويات مقاومة جديدة، لذلك يرجح معاودتها استهداف مستويات دعم جديدة، خصوصاً حال تراجعت مستويات السيولة. وعلى سبيل المثال، فشل السوق السعودي في آخر جلسة من الأسبوع الماضي في البقاء فوق مستوى 6400 نقطة، وتراجع في جلسة الخميس بنسبة 0,25%. وأغلق عند مستوى 6354 نقطة.

وقال المحلل الفني أسامة العشري: إن السوق أنهى تداولاته الأسبوع الماضي في ثبات لافت فوق حاجز الدعم النفسي عند 6000، غير أن المؤشر لديه مستوى مقاومة قوى عند 6489 نقطة، ومن المستبعد أن ينجح في تجاوزه صعوداً بسهولة، مما يشير إلى استمرار تداوله في المناطق الحالية عالية المخاطر لبعض الوقت، وربما يفلح في استهداف مستويات الدعم دون حاجز الدعم النفسي عند 6000 نقطة من جديد خلال تداولات الشهر الحالي.

وبالنسبة لمؤشر قطر، قال العشري: إن السوق حافظ على تداولاته فوق حاجز المقاومة النفسي 10000 نقطة، واستهداف مستوى المقاومة الرئيسي عند 10391 نقطة، غير أنه تداول غير حقيقي، وغالباً سوف يعاود التراجع دون حاجز الدعم النفسي عند 10000 نقطة، وربما بشكل عنيف خلال الأسابيع المقبلة.

وأضاف: «ما زالت المستويات الحالية لبورصة قطر جيدة لجني الربح والانسحاب، وعدم الدخول في صفقات جديدة، لأن المؤشر يتداول في مستويات عالية المخاطر لم يصل إليها سوى بفعل تصحيح واجب النفاذ».

سوق دبي الأفضل خليجياً (الاتحاد)